استقبل نائب الرئيس التنفيذي لشركة (نكسن انك) الدولية

نائب الرئيس: الشراكة بين اليمن وشركة نكسن تبشر بالخير الوفير مستقبلاً

صنعاء / سبأ:

استقبل الأخ عبدربه منصور هادي نائب رئيس الجمهورية أمس ماثيوفوكس نائب الرئيس التنفيذي لشركة النفط والغاز الدولية نكسن انك ونائب الرئيس لمشاريع اليمن ألان يريندلي .

وجرى خلال المقابلة مناقشة سير العمل في الميدان في القطاعات المخصصة للشركة وطبيعة انتاجه وتطور العمل فيه من كل الجوانب .

وقد أشاد الأخ نائب رئيس الجمهورية بمستوى العمل والانتاج لشركة نكسن العريقة وقال :«إن الشراكة بين اليمن والشركة تمثل احدى الركائز الاقتصادية التي يعتد بها» .

ولفت إلى أن الجهود العملية للشركة محل تقدير الدولة والحكومة في اليمن والمستقبل في هذه الشراكة يبشر بالخير الوفير بما يحقق العوائد والفوائد المشتركة لكلا الطرفين .

وقد أبلغ الوفد نائب رئيس الجمهورية بالمقترحات الجديدة الهادفة إلى تطوير الشراكة في طريق تطوير العلاقات الاقتصادية بين الطرفين .

وقد عبر الأخ عبدربه منصور هادي عن تقديره لهذه المقترح واعتبره مهما في طريق تطوير الشراكة وقال:«اليوم نحن في حكومة تصريف أعمال وعليكم المضي فيما أنتم عليه كاستمرارية للأعمال القائمة وادعو إلى رفع وتيرة الانتاج والعمل وستتخذ الاجـراءات اللازمة الخاصة بالمقترحات الجديدة عند تشكيل الحكومة الجديدة عما قريب » .. متمنيا للشركة المزيد من التوفيق والنجاح .

حضر اللقاء وزير النفط والمعادن أمير العيدروس.

في كلمته خلال جلسة مجلس حقوق الإنسان بجنيف:

وزير الخارجية يؤكد انتهاج اليمن للديمقراطية والتداول السلمي للسلطة

أمريكا والاتحاد الأوروبي والصين وروسيا تعرب عن تفهمها لتعقيدات الأزمة اليمنية

جنيف / سبأ:

أكد وزير الخارجية أبو بكر القربي أن الجمهورية اليمنية ومنذ قيامها عام 1990م أخذت بمبدأ النهج الديمقراطي القائم على التداول السلمي للسلطة والتعددية السياسية والحزبية نظاما للحكم.

جاء ذلك في كلمة الجمهورية اليمنية التي ألقاها وزير الخارجية خلال جلسة مجلس حقوق الإنسان المخصصة لمناقشة تقرير بعثة المفوضية السامية لحقوق الإنسان إلى اليمن.

وأشار الدكتور القربي إلى أن هذا النهج جاء إيمانا من اليمن بأن الديمقراطية وحقوق الإنسان منظومة متكاملة لا تقبل التجزئة وان وجود مجتمع مدني يحترم الحقوق والحريات ويمارسها في سلوكه وتصرفاته لا يتم إلا من خلال تنمية قيم حقوق الإنسان لدى النشء وتطوير البنية الثقافية والاجتماعية وترشيد الممارسة السياسية ..لافتا إلى أن اليمن أحرزت تقدما ملحوظا في إنشاء ودعم مؤسسات المجتمع المدني ورعاية المرأة اليمنية بما يمكنها من المشاركة السياسية الفاعلة.

وقـال«إن التداول السلمي للسلطة قد تحقق في اليمن على صعيد الممارسة من خلال إجراء الانتخابات في مواعيدها حيث تم تنفيذ دورتين انتخابيتين رئاسيتين مباشرة وثلاث دورات برلمانية ودورتين انتخابيتين للمجالس المحلية، بالإضافة إلى دورة انتخابية للمحافظين، وكان أخرها الانتخابات الرئاسية للفترة 2006 - 2013 م ، والتي شاركت فيها كافة القوى السياسية وشهدت تنافسا شديدا وبمشاركة ورقابة إقليمية ودولية أشادت بهذه العملية».

واستعرض الدكتور القربي الجهود التي بذلها فخامة الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية والمؤتمر الشعبي العام لحل الأزمة السياسية من خلال تقديم العديد من المبادرات حيث أعلن فخامته أمام مجلسي النواب والشورى في الثاني من فبراير من العام الجاري وتلبية لطلب الأحزاب المعارضة مبادرته بسحب مشروع التعديلات الدستورية التي كان مجلس النواب قد اقرها، كما أكد عدم ترشحه في الانتخابات الرئاسية القادمة، إضافة إلى جملة من المعالجات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي قدمها فخامته وخاصة ما يتعلق بمطالب المواطنين لاسيما مطالب الشباب.

وأضـاف « إلا أن المعارضة وللأسف رفضت تلك المبادرة ومع ذلك قام فخامة رئيس الجمهورية بتقديم مبادرة أخرى أمام المؤتمر الوطني العام المنعقد في 10 مارس 2011م، شملت مقترحات بإجراء إصلاحات دستورية وسياسية على قدر كبير من الأهمية تشمل اعتماد النظام البرلماني بديلا عن النظام الرئاسي الحالي، وإصلاح النظام الانتخابي واعتماد القائمة النسبية على أن تشكل حكومة وفاق وطني بالمناصفة مع المعارضة للنهوض بتلك الإصلاحات وما تستلزمه من جهود لتحديث المنظومة التشريعية والمؤسسية باتجاه التحضير والتهيئة المشتركة لانتخابات رئاسية وبرلمانية» .

وتابع الدكتور القربي « إلا أن جميع المبادرات وللأسف قوبلت بالرفض من قبل أحزاب اللقاء المشترك وشركائهم لإدراكهم بأن الديمقراطية لن توصلهم إلى الحكم وان الطريق الأسهل للوصول إليه هو من خلال الفوضى والتخريب والعنف».

وأشار وزير الخارجية إلى أن الحكومة اليمنية رحبت بالجهود الإقليمية والدولية لإيجاد تسوية سياسية على قاعدة المرجعية الدستورية والديمقراطية بما يكرس مبدأ التداول السلمي للسلطة وتجنيب اليمن الانزلاق إلى مربع العنف والصراع.

وقال « انه حرصا من فخامة رئيس الجمهورية على وضع المبادرة الخليجية موضع التنفيذ الآمن والسليم لنقل السلطة بما يحفظ لليمن وحدته وأمنه واستقراره اصدر فخامته قرار رئيس الجمهورية رقم (24) لسنة 2011 م ، بتفويض نائبه بالصلاحيات الدستورية اللازمة لإجراء حوار مع الأطراف الموقعة على المبادرة التي قدمتها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والاتفاق على آلية مزمنة لتنفيذها والتوقيع بعد ذلك على المبادرة نيابة عن الرئيس والبدء بمتابعة التنفيذ برعاية إقليمية ودولية وبما يفضي إلى إجراء انتخابات رئاسية مبكرة يتفق على موعدها وتضمن انتقالا سلميا وديمقراطيا للسلطة والمؤمل أن تستجيب أحزاب اللقاء المشترك لهذا القرار الذي يجسد حرص فخامة رئيس الجمهورية الدائم على حل الأزمة بالوسائل السلمية والديمقراطية وعزوف فخامته عن التمسك بالسلطة أو حتى الإشـراف على إدارة نقلها حيث أوكـل ذلك لنائبه».

وأكد الوزير أن الجانب الحكومي قدم من الأدلة ما يثبت عدم صحة العديد من التهم الموجهة إلى أجهزة الأمن وتم إجراء التحقيق في عدد منها وإحالة بعضها إلى القضاء، كما قدمت للبعثة أدلة الانتهاكات التي ارتكبتها ولازالت ترتكبها مليشيات بعض أحزاب اللقاء المشترك وشركائها من عناصر التطرف بحق المواطنين ومنتسبي القوات المسلحة والأمن.

وأشار إلى أن البعثة استمعت إلى أقوال وشهادات الضحايا أو أقاربهم الذين طالتهم تلك الانتهاكات، وقد بلغت مظاهر العنف والإرهاب ذروتها في الاعتداء الإجرامي الذي استهدف فخامة رئيس الجمهورية وكبار رجال الدولة أثناء أدائهم للصلاة بجامع دار الرئاسة يوم 3يونيو 2011م والذي نجم عنه استشهاد 13شخصا وعلى رأسهم رئيس مجلس الشورى وكذا إصابة 186آخرين وهو العدوان الإرهابي الذي كان محل إدانة واستنكار الشعب اليمني والمجتمع الدولي والذي كان سيقود البلاد إلى أتون حرب أهلية لولا حرص فخامة الرئيس على منع أي عمليات انتقامية أو ردود فعل وحرصه على تجنب حدوث فراغ دستوري ناتج عن العملية الانقلابية على الشرعية الدستورية والمؤسسات الديمقراطية والوصول إلى السلطة عبر وسيلة العنف.

وفيما يتعلق بادعاءات العقاب الجماعي من قبل الحكومة تجاه المواطنين أشار الوزير القربي إلى أن هذا أمر لا يقبله المنطق ولا العقل خاصة وان الحكومة اليمنية هي التي تحملت أعباء الأعمال التخريبية وعالجت تداعيات الأضـرار التي ألحقوها بالخدمات انطلاقا من مسئولياتها نحو مواطنيها للتخفيف من معاناتهم وقد كلفت تلك المعالجات الحكومة مليارات الدولارات وانعكس ذلك سلبا على الوضع الاقتصادي ومستوى الإنتاج والدخل القومي وخاصة مع استمرار عناصر التطرف والعنف والإرهـاب في ممارساتها التخريبية.

ولفت وزير الخارجية إلى أن اليمن في ظل هذه الأزمـة تحتاج إلى تكاتف وتعاون المجتمع الدولي للوقوف إلى جانب أمنه واستقراره ووحدته وتعزيز مسيرة بناء الدولة الديمقراطية الحديثة من خلال مواجهة التطرف والإرهـاب وتكريس قيم الحوار الوطني وترسيخ التداول السلمي للسلطة واحترام حقوق الإنسان وتحقيق التنمية المستدامة..مؤكدا أن الحكومة اليمنية ستعمل على التعامل مع التوصيات التي تتماشى مع السياسات والخطوات التي تقوم بها لحماية حقوق الإنسان تنفيذا لتشريعاتها الوطنية والتزاماتها الدولية في هذا المجال.

وعبر الوزير القربي عن أسفه وإدانته لكافة أعمال العنف وإراقة الدماء كما حدث خلال اليومين الماضيين في صنعاء ..مشيرا إلى أن الحكومة اليمنية ستقوم بالتحقيق فيها ومحاسبة المسؤولين عنها والمؤسف أن هذه الأحداث جاءت في الوقت الذي بدأت فيه بوادر حل الأزمـة السياسية وفقا للمبادرة الخليجية في محاولة لإجهاضها من قبل بعض العناصر المتطرفة والمندسة.

وقد ناقش مجلس حقوق الإنسان تقرير بعثة المفوضية السامية لحقوق الإنسان إلى اليمن وأعربت العديد من الدول بمن فيها ممثل الولايات المتحدة الأمريكية وممثلو الاتحاد الأوروبي والصين وروسيا عن تفهمها لتعقيدات الأزمة التي تعاني منها اليمن، ..ودعت إلى حوار شامل وشفاف بين كافة الأطراف للتوصل إلى اتفاق لحل الأزمة السياسية القائمة وبما يفضي إلى انتقال سلمي وسلس للسلطة.

ورحبت في هذا الصدد بقرار فخامة رئيس الجمهورية تفويض نائبه للحوار مع المعارضة والتوقيع على اتفاق وفقا للمبادرة الخليجية نيابة عنه ينهي الأزمة الحالية وبما يفضي إلى انتخابات رئاسية مبكرة.

ووجهت العديد من الـدول الدعوة إلى المجتمع الدولي والمنظمات الدولية لتقديم كافة أوجه الدعم والمساعدة لليمن لإنجاح عملية الحوار ودعم برامج التنمية للتخفيف من المعاناة الإنسانية التي يعيشها المواطنون كنتيجة للازمة السياسية الحالية.

كما أشادت العديد من الدول بالتعامل الايجابي والبناء الذي قامت به الحكومة اليمنية مع مجلس حقوق الإنسان ودعوتها للمفوضية السامية لحقوق الإنسان لزيارة اليمن لتقييم أوضاع حقوق الإنسان مما يدل على التزام الحكومة اليمنية بمبادئ حقوق الإنسان وتعزيزها.

جمعية كنعان تنظم وقفة تضامن دعما لعضوية دولة فلسطين في الأمم المتحدة

صنعاء / سبأ:

نظمت جمعية كنعان لفلسطين أمس الأربعاء بصنعاء وقفة تضامنية دعما لعضوية دولة فلسطين في الأمم المتحدة.

وفي الحفل الذي حضره نائب وزير الشباب والـرياضـة معمر الإريـانـي وسفير دولة فلسطين بصنعاء باسم عبدالله الآغا أكد رئيس جمعية كنعان لفلسطين يحيى محمد عبدالله صالح أن الاجتماع يعد إعلانا لصوت اليمن وجماهيره الحرة وقيادته الشجاعة ممثلة بفخامة الرئيس علي عبد الله صالح تأييدا لحصول فلسطين على العضوية الكاملة وغير المنقوصة في الأمـم المتحدة وجهود رئيس دولة فلسطين رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية محمود عباس أبو مازن الرامية لنيل عضوية دولة فلسطين في المنظومة الدولية.

وقـال : سيأتي اليوم الـذي يرفع فيه شبل من أشبال فلسطين علم فلسطين على مآذن القدس وكنائسها وسيتحقق حلم الشهيد أبـو عمار وحلم شعب فلسطين باعتراف العالم أجمع بقيام دولة فلسطين برغم كل محاولات الصهاينة وحلفائهم الأمريكان وأعوانهم من القوى الاستعمارية البغيضة وقوى الظلام الكامنة بيننا ومـا تمارسه مـن أشـكـال الضغوط والابتزاز والتحايل لإفشال حلم شعب فلسطين.

من جانبه أوضح سفير دولة فلسطين بصنعاء باسم عبد الله الآغا أن اللقاء في خيمة المقاومة دعما ومساندة للشعب الفلسطيني يعد تواصلا لمواقف محفورة في الذاكرة لفخامة الأخ الرئيس علي عبد الله صالح مع فلسطين وأهل فلسطين ومع القدس ومع الشهيد ياسر عرفات .

ولفت إلى أن هذه المواقف تتواصل اليوم بالدعم اليمني لجهود الرئيس محمود عباس أبو مازن وهو يتوجه إلى الأمم المتحدة طلبا لعضوية الدولة الفلسطينية.. حاملا تحيات الرئيس أبو مازن لأخيه فخامة الرئيس علي عبدالله صالح ونائبه عبد ربه منصور هادي وللشعب اليمني.

وأكـد أن الشعب الفلسطيني لن يطوي ملف كفاحه الوطني إلا بتحقيق العودة إلى وطنه التاريخي فلسطين بحق عودة اللاجئين.

و أكـدت كلمة أحـزاب التحالف الوطني الديمقراطي التي ألقاها الأخ يحيى العابد وقوف القطاعات الحزبية والعمالية والتربوية اليمنية مع الشعب الفلسطيني في نيل حق العضوية في الأمم المتحدة.. مذكرا بما قاله الرئيس الشهيد ياسر عرفات قبل أن تتم الوحدة اليمنية : إن فلسطين هي الشطر الثالث لليمن.. متمنيا أن يرتفع العلم اليمني إلى جانب العلم الفلسطيني في إعلان دولة فلسطين العربية المستقلة يوم 23 سبتمبر.

وفي كلمة المرأة اليمنية ناشدت باسمة عبد الواحد العريقي الأمين العام للأمم المتحدة الوقوف إلى جانب حق الشعب الفلسطيني بقبول عضوية دولة فلسطين لتكون العضو 194 في الأمم المتحدة دعما لأعمال الشرعية الدولية.

صـور من اعتداءات مليشيات الفرقة الأولى و(الإصلاح) في العاصمة

قامت المليشيات المسلحة التابعة للفرقة الأولى المدرعة وحزب الإصلاح(الإخوان المسلمين) خلال اليومين الماضيين بقطع شارع الزبيري وقصف المنشآت العامة والخاصة ومنع حركة السير وإغلاق المؤسسات والبنوك العامة والخاصة والاعتداء على أفراد القوات المسلحة والأمن والمواطنين، وزرع الألغام وتدمير وإحراق سيارات المواطنين وقصف المستشفى الجمهوري وبرج الأطباء في شارع الزبيري وقنص عدد من الجنود الذين استشهد عدد منهم وأصيب آخرون بإصابات بالغة.